عهد الا لاجرها مضت لذي البعد ليلا او نهارا ان قصر في ربطه كان هذا
ينبغي ان يربط ويكفي شره بخلاف ما اذا لم يكن عاديا وتعبيري
بذلك اعم من قوله وهرة تتلف طيرا وطعاما ان عهد ذلك
منها ضمن مالكها كتاب الجهاد اطلق تعبيله
من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والاصل فيه
قبل الاجماع ايات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقاتلوا المشركين
كافة واخبار كخبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
الا الله هو بعد الهجرة ولو في عهده صلى الله عليه وسلم والكفار
ببلادهم كل عام ولو مرة فرض كفاية لا فرض عين والا لتعطل
المعاش وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية
ذكر فضل المجاهدين على القاعدين ووعد كلا الحسنى والعاصي
لا يعد بها وقال فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
واما انه فرض في كل عام مرة اي اقل فرضه ذلك فكاحياء الكعبة
ولفعله صلى الله عليه وسلم له كل عام وتحصل الكفاية بان تشحن
الامام الثغور بكافيين للكفار مع احكام الحصون والخنادق وتقليد
الامر اذ لو بان يدخل الامام او نائبه دار الكفر بالجيوش لقتالهم
وخرج بزيادتي بعد الهجرة ما قبلها فكان الجهاد ممنوعا منه ثم بعدها
امر بقتال من قاتله ثم ابيح له ابتداء في غير الاشهر الحرم ثم امر به
مطلقا وشمول التقييد بكون الكفار ببلادهم بعده صلى الله عليه
وسلم مع توجي كل عام من زيادتي وشأن فرض الكفاية انه اذا
فعله من فيه كفاية سقط عنه وعن الباقين ومر فيها كثيرة

كقيام

تقرر
١٣٠

كقيام بحج الدين وهي البراهين على اثبات الصانع تعالى وما يجب له
من الصفات وما يمتنع عليه منها وعلى اثبات النبوات وما
ورد به الشرع من المعاد والحساب وغير ذلك وجد مشكله ودفع
الشبه ويعلوم الشرع من تفسير وحديث وفقه آلة على ما لابد
منه وما يتعلق بها بحيث يصلح للقضا والافتا الحاجة اليهما ويأمر
بمعروف ونهي عن منكر اي الامر بواجبات الشرع والنهي عن
محرماته اذا لم يخف على نفسه او ماله او على غيره مفسدة
اعظم من مفسدة المنكر الواقع ولا ينكر الامابرئ الفاعل تحريمه
واحياء الكعبة بحج وعمرة كل عام فلا يكفي احياؤها باحدهما ولا
بالاعتكاف والصلاة ونحوهما اذ المقصم الاعظم بنا الكعبة
الحج والعمرة فكان بهما احياؤها وتعبيري بحج وعمرة اوضح من
تعبيره بالزيارة ودفع ضرر معصوم من مسلم وغيره كسوة عار
واطعام جايع اذا لم يندفع عن ربها بخصوصية ونذر ووقف وزكاة
وبيت مال من سهم المصالح وهذا في حق الاغنيا وتعبيري
بالمعصوم اولى من تعبيره بالمسلمين وما يتم به المعاش الذي
به قوام الدين والدنيا بيع وشرا وحراثة ورد سلام من
سلم عاقل على جماعة من المسلمين المكلفين فيكفي من احدهما
كلافة على واحد فانه فرض عين الا ان كان المسلم والمسلم
عليه اثنين مشتهاة والاخر رجلا ولا محرمية بينهما او نحوها فلا
يجب الرد ثم ان سلم وهو حرم عليها الرد او سلمت هي كره له
الرد وظاهر ان الخنثى مع المراة كالرجل منها ومع الرجل كالمراة منه

قوله وجد مشكله لعل ما ذكر وقوله ودفع كذا
هي بأهل الشبه الخ اهـ

ويشبه ما اذا كان ينفق عليه فيقطع نفقته اهـ عن بن يونس عن محمد اهـ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)